محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية لمصرف قطر الإسلامي
المنعقد بتاريخ ٢١ رجب ١٤٤٣ هـ الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٢٢م

عقد اجتماع الجمعية العامة العادية لمصرف قطر الإسلامي عن بُعد عبر رابط Zoom بترتيبات من فريق فني في المصرف ، في ظل الظروف الصحية الطارئة ، بعد أخذ موافقات الجهات المعنية وتعاونها ، وذلك عند الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الثلاثاء ٢١ رجب ١٤٤٣هـ ، الموافق ٢٢ فبراير ٢٠٢٢م ، بمشاركة كل من :

أ. **مجلس إدارة مصرف قطر الإسلامي :**

١.	الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني	رئيس مجلس الإدارة
٢.	السيد/ عبداللطيف عبدالله آل محمود	نائب رئيس مجلس الإدارة
٣.	السيد / محمد بن عيسى المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة
٤.	السيد / عبدالرحمن عبدالله عبدالغني آل عبدالغني	عضو مجلس الإدارة
٥.	السيد / منصور محمد عبدالفتاح المصلح	عضو مجلس الإدارة
٦.	السيد/ عبدالله سعيد محمد العيدة	عضو مجلس الإدارة
٧.	السيد / ناصر راشد سريع الكعبي	عضو مجلس الإدارة
٨.	الشيخ / عبدالله بن خالد بن ثاني آل ثاني	عضو مجلس الإدارة

وقد تعذر مشاركة:

- الشيخ / علي بن غانم بن علي آل ثاني ، عضو مجلس الادارة ، لظروف خاصة .

ب. **الإدارة العامة :**

١.	السيد / باسل جمال	الرئيس التنفيذي للمجموعة

ج. هيئة الرقابة الشرعية :

١. فضيلة الشيخ الدكتور / وليد بن هادي ، رئيس هيئة الرقابة الشرعية
٢. فضيلة الأستاذ الدكتور / محمد أحمين ، العضو الإداري بالهيئة

وقد تعذر مشاركة فضيلة الاستاذ الدكتور / عبدالعزيز خليفة القصار ، عضو الهيئة لظروف خاصة

د. وزارة التجارة والصناعة (إدارة شؤون الشركات) :

١. الشيخة / جواهر آل ثاني
٢. السيد / عبدالرحمن الجاسم
٣. السيد / راشد الكعبي

هـ . مصرف قطر المركزي :

١. السيد/ عبدالقادر أمير
٢. السيد / يوسف العمادي

و . مراقبو الحسابات :

عن السادة / آرنست و يونج (E&Y)

١. السيد/ زياد نادر ، الشريك المسؤول
٢. السيد / سامي الدرهلي ، مسؤول

وكان على جدول أعمال الاجتماع الموضوعات التالية :

١. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف وعن المركز المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ وخطة العمل لعام ٢٠٢٢ .
٢. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية .
٣. سماع تقرير مراقب الحسابات عن ميزانية المصرف وعن الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١.
٤. مناقشة الميزانية العمومية للمصرف و حساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ والمصادقة عليهما .
٥. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع ارباح نقدية بنسبة ٥٧,٥% من القيمة الاسمية للسهم بواقع ٠,٥٧٥ ريال قطرى لكل سهم .
٦. ابراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسئولية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠٢١/١٢/٣١ وإعتماد المكافأة المقررة لهم .

٧. عرض تقرير الحوكمة الخاص بالمصرف لعام ٢٠٢١.

٨. تعيين مراقب الحسابات الخارجي للسنة المالية ٢٠٢٢ وتحديد الأجر الذي يؤدى اليه .

وقائع وقرارات الاجتماع

استهل الاجتماع بإعلان السيد / زياد نادر ، الشريك المسؤول ممثل مراقبي الحسابات آرنست و يونج (E&Y) النصاب القانوني للاجتماع بعد أن تم حصر اسهم الحاضرين أصالة ووكالة والتي بلغ إجماليها (١,٩٢٩,٧٠٨,٦٣٢) سهما، بنسبة حضور قدرها ٨١,٦٧% وبذلك أعلن عن اكتمال النصاب القانوني لعقد اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية حيث نوقشت بنود جدول الاعمال للجمعية العامة العادية على النحو التالي :

أولاً : تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف والمركز المالي للعام ٢٠٢١ وخططه للعام المقبل :

قدم سعادة الشيخ / جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة عن أعمال وأنشطة وانجازات المصرف خلال العام المالي ٢٠٢١ ، حيث أشار في مستهل حديثه الى أن هذا العام كان عاماً من التعافي أمام تبعات جائحة كوفيد 19 ، فقد تمكن المصرف خلال هذا العام من تنفيذ العديد من الاجراءات الوقائية تجاه هذه الجائحة ، و ذلك لدعم وحماية موظفيه وعملائه وضمان استمرارية الأعمال ، كما أوضح بأنه كان للتقدم الذي حققه المصرف في عروضه الرقمية وتطوير و تسريع ادخال المنتجات و الخدمات الرقمية الجديدة الى منصاته الرقمية المحولة و عبر الأنترنت ، فضل كبير في استمرارية الاعمال ، واعتماد عملائنا على القنوات الرقمية بكل ثقة لانجاز تعاملاتهم ، وأشار بأن المصرف واصل التركيز على برنامجه في التمويل الرقمي والذي ترجم بنجاح في زيادة مبيعاته وايراداته ، و يتبدى هذا النجاح الكبير من خلال تبني عملائنا الواسع لعروض المصرف الرقمية ، كما حافظنا خلال هذا العام على الريادة في القطاع المصرفي المحلي ، وكان للمصرف دوراً مميزاً في تطوير وتحديث القطاع المصرفي في الدولة ، مما هيأه ليصبح أكبر بنك اسلامي واكبر بنك خاص في قطر ، في حين استمرت نتائجنا عند الصدارة ، وعززت مكانتنا كأحد أكبر المصارف الاسلامية محلياً و دولياً ، حيث ارتفعت موجودات المصرف الى مبلغ (١٩٣,٩) مليار ريال ، و حقق صافياً في الارباح عند (٣,٥٥٥) مليون ريال .

ثم استعرض بياناً موجزاً بنتائج الاعمال وبيانات الارباح للعام المالي ٢٠٢١ ، حيث جاءت نتائج هذا العام لتشكل نقلة نوعية في مسيرة المصرف وتنفيذ إستراتيجية أعمال ناجحه أثمرت نتائج طيبة ، حيث أوصى الجمعية العامة بالموافقة للتوزيع على المساهمين عند نسبة ٥٧,٥% بواقع ٠,٥٧٥ ريال للسهم ، واختتم تقريره برفع أسمى آيات الشكر والتقدير الى حضرة صاحب السمو الشيخ / تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى لدعمه وتشجيعه الدائم لمكونات القطاع المصرفي ، وأضاف بأن الشكر والتقدير موصول لقيادات الدولة والسلطات الرقابية على العمل المصرفي لكريم دعمها ومؤازرتها للمصرف ، وأكد على كامل التقدير والاعتزاز بمساهمي المصرف لدعمهم ومؤازرتهم التي تعزز جهود التطور والنماء لأعمال ونتائج المصرف، والى هيئة الرقابة الشرعية الامتنان والتقدير لمتابعتهم الدقيقة والعلمية لأنشطة المصرف وتوجيهاتهم الدقيقة في تصويب الاعمال واثرائها ،

والى الإدارة التنفيذية العليا وجميع مستويات العمل كل التقدير لجهودهم ومثابرتهم وتحقيقهم لتلك النتائج المميزة، والى جميع أعضاء مجلس الإدارة كامل الامتنان لجهودهم ومتابعتهم لأعمال المصرف طوال هذا العام .

ثانياً : تقرير هيئة الرقابة الشرعية :

قدم فضيلة الشيخ الدكتور/ وليد بن هادي رئيس هيئة الرقابة الشرعية تقرير الهيئة عن أعمال العام المالي ٢٠٢١ ، حيث أشار إلى أن الهيئة قد قامت بالإشراف المباشر على أعمال المصرف والاطمئنان على التطبيق الصحيح لما تقرره الهيئة ، كما أنها اطلعت على القوائم المالية وحسابات الأرباح والخسائر للعام ٢٠٢١ ، وأنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وترى أن ماعرض عليها قد تم وفق ضوابط الهيئة .

ثالثا : تقرير مدققي الحسابات عن ميزانية المصرف والحسابات الختامية :

قدم السيد/ زياد نادر ، الشريك المسؤول ممثل السادة / آرنست و يونج (E&Y) تقرير مراقبي الحسابات حول البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة ويشار إليها بـ "المجموعة" للعام المالي ٢٠٢١ ، وقد استهله بالإشارة إلى أنه قد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف قطر الإسلامي (ش .م.ع.ق) (البنك) وشركاته التابعة (المجموعة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ، وبيان الدخل الموحد ، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ، وبيان التدفقات النقدية الموحد ، وبيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد ، وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وايضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة .

وأشار بأنه في رأيهم أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدالة ، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI) المعدلة من قبل مصرف قطر المركزي .

أساس الرأي :

أشار كذلك بأنهم قاموا بأعمال التدقيق للمعايير الدولية للتدقيق ("ISAs") ، ووفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) ("IESBA Code") ، فإننا كيان مستقل عن المجموعة ، وقد قمنا بتلبية مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى ذات الصلة بقيامنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً للمتطلبات المهنية الواجبة في دولة قطر ، وقد وفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات قانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين ، في رأينا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وتوفر أساساً ملائماً يمكننا من إبداء رأينا .

أمر آخر :

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ من قبل مكتب تدقيق آخر ، والذي أبدى في تقريره المؤرخ بتاريخ ٢ فبراير ٢٠٢١ رأياً غير متحفظ حول تلك البيانات المالية الموحدة.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

أوضح بأنهم قد حصلوا على كافة المعلومات والايضاحات التي يرونها ضرورية لأغراض التدقيق، وحسب علمهم واعتقادهم ، لم تقع خلال السنة المالية أية مخالفات للنظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ (والمعدل بموجب القانون رقم ٨ لسنة ٢٠٢١) قد يكون لها تأثير سلبي مادي على المركز المالي للمجموعة أو أدائها المالي .

الحوكمة :

تقرير التأكيد المستقل الى السادة مساهمي مصرف قطر الإسلامي ش.م.ع.ق حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية .

النتيجة :

استناداً إلى إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها ، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقرير مجلس الإدارة حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات لا يعرض بصورة عادلة ، من كافة النواحي الجوهرية ، التزام المصرف بالقانون أعلاه والتشريعات ذات الصلة ، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات .

رابعاً : مناقشة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢١ والمصادقة عليها :

أشار سعادة رئيس مجلس الإدارة الى بيانات الميزانية العامة وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية ٢٠٢١ ، والتي تم تزويد السادة المساهمين بها مع الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة وتم نشرها في الصحافة المحلية ، وقد أبدى السادة / مساهموا المصرف ارتياحهم للنتائج المحققة رغم ظروف الوضع السائد خلال هذا العام ، وقد تم اعتماد الميزانية العامة للمصرف وحسابات الأرباح والخسائر والبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ .

خامساً : اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٧,٥% من رأس المال المدفوع :

قدم سعادة رئيس مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة توصية مجلس الإدارة التي سبق اعتمادها من المجلس وإحاطة الجهات المختصة بها إضافة إلى سوق الدوحة للأوراق المالية ، وذلك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٥٧,٥% من رأس المال المدفوع بواقع (٠,٥٧٥) ريال للسهم الواحد ، وبعد مناقشة المقترح أيدت الجمعية هذا القرار ، وأثنت على جهود المجلس والإدارة التنفيذية لما تحقق من نتائج طيبة.

سادسا : إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن السنة المالية ٢٠٢١ واعتماد المكافآت المقررة لهم :

ناقش السادة المساهمين بند إبراء ذمة أعضاء مجلس الادارة من المسؤولية المالية للعام المالي ٢٠٢١ وإعتماد مكافآتهم ، وقد استهلها سعادة رئيس مجلس الادارة بالاشارة إلى أن المصرف التزم في هذا الخصوص بمعايير وضوابط تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨ الصادر في ٢٠١٤/٢/٢٤ بشأن تحديد هذه المكافآت وكافة تعليماته الأخرى بهذا الشأن ، وعليه فقد أكدت الجمعية العامة ابراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الادارة من المسؤولية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١ ، والموافقة على صرف مكافآتهم وفق معايير وضوابط تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠١٤/١٨ الصادر في ٢٠١٤/٢/٢٤ بإجمالي مبلغ وقدره (١٨,٥) مليون ريال عن عضوية مجلس الادارة وأعمال اللجان التابعة .

سابعاً : تقرير الحوكمة (نهج الإدارة) للمصرف عن عام ٢٠٢١:

في إستعراض موجز تم التعرف على تقرير الحوكمة (نهج الإدارة) للمصرف عن عام ٢٠٢١ ، وتم الاشارة إلى أن المصرف قطع شوطاً متقدماً في الالتزام بأحكام ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن الجهات الرقابية في الدولة ، كما تم توزيع نسخ من التقرير على السادة المساهمين والذي تضمن مجموعة من المعايير التي حرص المصرف على تطبيقها بما يحقق أفضل الممارسات المصرفية وبما يؤمن الإدارة الفعالة وتأمين الرقابة الجادة والمنضبطة كما تضمن عدة عناصر أهمها :

- الهيكل التنظمي ومستويات العمل فيه .
- التعريف بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية .
- التعريف بلجان المجلس واللجان الادارية والفنية الأخرى.
- التعريف بالوظائف والمهام الرئيسية لمجلس الادارة والتزامات السادة الاعضاء .
- التعريف بأعمال الرقابة في المصرف ومنها الرقابة الشرعية وإدارات التدقيق الداخلي والامتثال .
- حقوق أصحاب المصالح .
- المسؤولية الاجتماعية .

وقد أخذ السادة المساهمين علماً بالمراحل التي انجزت في المصرف تطبيقاً لأحكام ومعايير الحوكمة ، وتم اعتماد التقرير .

ثامناً: تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٢ وتحديد الأجر الذي يؤدي اليه :

تم إحاطة السادة المساهمين بأنه وفقاً للإجراءات المرعية والمتعارف عليها لإختيار مراقبي الحسابات ، فقد تم استدعاء عروض من مجموعة من كبريات المكاتب الإستشارية المتخصصة في التدقيق والمراجعة المالية ، حيث تلقى المصرف ثلاثة عروض من المكاتب التالية :

- السادة أرنست ويونج Ernst & Young بتكلفة قدرها ٥٧٥ ألف ريال
- السادة ديلويت Deloitte بتكلفة قدرها ٩٨٥ ألف ريال
- السادة برايس ووترهاوس بتكلفة قدرها ١,٤١٠ ألف ريال

وقد ناقشت لجنة التدقيق والمخاطر العروض المقدمة ، وتم مخاطبة مصرف قطر المركزي حيث وافق على إختيار أحدها على أن يتم إخطارهم بهذا الاختيار بعد اعتماده من الجمعية العامة ، ورفعت لجنة التدقيق الأمر إلى مجلس الإدارة مع توصية باختيار السادة أرنست ويونج Ernst & Young للعرض على الجمعية العامة ، وذلك لعدة اعتبارات منها توفر فريق عمل متخصص ومؤهل ولديه خبرة عالية للتدقيق مع البنوك الإسلامية ، فضلاً عن أنه وفق لوائح مصرف قطر المركزي فانه لا يجوز تغيير مراقب الحسابات إن لم يتم السنوات الخمس الأولى إلا إذا تبدت منه أعمال منافية للقواعد والمعايير المتعارف عليها في تدقيق ومراقبة أنشطة المصرف ، وحيث أن تجربة المصرف مع السادة / آرنست و يونج (E&Y) كانت موفقة خلال العام المالي المنصرم لما لهم من سمعة مميزة ودقيقة في أعمال تدقيق ومراقبة أنشطة البنوك والمصارف الإسلامية بالذات ، عليه فقد قررت الجمعية العامة تأييد الذهاب إلى عرض السادة / أرنست ويونج Ernst & Young لإختيارهم كمراقبي حسابات للمصرف للعام المالي ٢٠٢٢ ، عند تكلفة قدرها (٥٧٥) ألف ريال ، حيث يشكل نطاق الأعمال ما ورد في عرضهم المقدم بذلك .

وبذلك انتهت أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية عند الساعة الخامسة مساء .

باسل جمال
الرئيس التنفيذي للمجموعة

جاسم بن حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عن مراقبي الحسابات
السادة / آرنست و يونج (E&Y)
السيد / زياد نادر

EY ERNST & YOUNG
P.O. BOX: 164, DOHA - QATAR
EY أرنست و يونغ
ص.ب : ١٦٤، الدوحة - قطر